local@aakgroup.net

طلاب الجامعة الأهلية يحصدون الوصافة في مسابقة «ترى عادي»

○ رشا النجدي.

في انجاز جديد، حقق طلاب الجامعة الأهلية المركز الثاني في النسخة الخامسة من المسابقة الثقافية «ترى عادي»، التي ينظمها مستشفى سلوان للطب النفسي، بهدف تنمية الوعي بين فئة الشباب والطلبة الجامعيين. وقد أحرز فريق الجامعة الأهلية المركز الثاني بعد منافسة مع فرق طلابية في مجالات معرفية وثقافية متعددة، بعد تميز الفريق في المسابقة.

وبهذه المناسبة قالت المشرفة على الفريق ومديرة إدارة التوجيه والإرشاد بالجامعة الأهلية رشا النجدي إن طلاب الجامعة الأهلية عبروا عن جميع زملائهم في الجامعة الأهلية بما تميزوا به من روح الفريق والعمل الجماعي والإصرار على التميز والإبداع والابتكار، فنالوا باستحقاق كبير المركز الثاني في المسابقة.

الجدير بالذكر أن مسابقة «ترى عادي» للجامعات البحرينية جزء من حملة توعوية ينظمها مستشفى سلوان للطب النفسي بهدف تغيير النظرة السلبية والوصمة التي تلاحق المرض النفسي، حيث تهدف الحملة إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الطب النفسي والطبيب والمريض النفسي خدمة لأجيالنا المستقبلية وحفاظا على حيوية وصحة شعوبنا وإعطائها الفرصة للمشاركة في التنمية والتطور لمجتمعاتها بعيدا عن الخوف من «الوصمة الاجتماعية».

وتهدف الحملة إلى تغيير الصورة النمطية للمرض النفسي، ومساعدة الناس على طلب العلاج النفسي من دون خوف أو تردد، وتخفيف «الوصمة» عن المرض النفسي واعتباره مرضا عاديا مثله مثل المرض العضوي، ورفع وعي الناس حول الأمراض النفسية وأن المرض النفسي ليس عيبا، ودعم المؤسسات الحكومية والخاصة وتشجيع موظفيها على زيارة الطبيب النفسي إذا دعت الحاجة.

وزارة التربية تشارك في الاجتماع السنوي للجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي

شاركت وزارة التربية والتعليم في اجتماع الجمعية العمومية الخامس والستين للجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي، والذي عقد في العاصمة الجورجية تبليسي، بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث التربوية في جورجيا.

ومثلت الوزارة الدكتورة سماح محمد العجاوي الوكيل المساعد لتطوير سياسات التعليم والتعلّم، في الاجتماع الذي ضم أكثر من ١٠٠ مشارك يمثلون أكثر من ٦٠ دولة، بالإضافة إلى عدد من المتحدثين من جامعات دولية.

وقد تمت مناقشة مشاريع الجمعية الدولية، وتقاريرها حول الدراسات الدولية الحالية والمستقبلية، والاطلاع على نتائج دراسات الجمعية وتأثيرها في الإصلاحات التعليمية الوطنية، إلى جانب عقد جلسات للتطوير المهني حول مواضيع تتعلق بالدراسات التي تشرف عليها الجمعية كالدراسة الدولية للحاسوب والمعلوماتية، ودراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم، والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم، ودراسة التربية المدنية والمواطنة الدولية.

الجدير بالذكر أن مملكة البحرين اختيرت عضواً في هذه الجمعية منذ عام ٢٠١٦، وذلك لجهودها المتميزة في تنفيذ عدد من الدراسات الدولية التربوية.

الرأي الثالث

«منزل المسامير».. ومسامير الوطن!

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

في الصين يطلق على بعض المنازل مصطلح «منزل المسامير»، وهي المنازل التي يرفض أصحابها التخلي عنها وإزالتها، بحجة عدم مناسب مبلغ التعويض الذي تعرضه عليهم الدولة، من أجل بناء مشاريع البنية التحتية والجسور، وتوسعة الطرق والشوارع.. فأصبح من المعتاد هناك، أن ترى بيتا صغيرا داخل «دوار» في شارع عام، أو تحت الكوبري، أو وسط مواقف سيارات لمجمع تجاري!

«بيوت المسامير» الصينية.. أقرب إلى عقليات الأشخاص في بعض مجتمعاتنا الخليجية، الذين يصرون على مواقفهم وقناعاتهم، ويقدمون مصالحهم الشخصية الذاتية، وربما الفكرية والحزبية، على المصلحة العامة للوطن، حتى إن كانت تلك الأفكار مستوردة من الخارج، وتخالف قانون الدولة، وتهدد أمنها وتنميتها.

ذلك أن مواقف وأحاديث وتعليقات بعض أشخاص ومجموعات تراها تحاول أن تقفز على الثوابت الوطنية أحيانا، وتتعارض مع التوجهات العامة وسياسة الدولة، حتى في أبسط الأمور والخدمات التي تقدمها الدولة من أجل الصالح العام.

فتجد في أي مشروع تعرضه الجهات الرسمية وتقدمه للمجتمع أن هناك أشخاصا يعلنون مواقف مخالفة دائما، وتبحث عن أوجه القصور، وتعمد إلى تضخيمها، ونشر الهواجس عند الرأي العام، وتكون كحجرة عثرة في مسيرة البلد، بحجة الحقوق والحريات.. في حين أن الواجبات والمسؤوليات الوطنية تقتضي الطاعة والقبول، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية والقناعة الخاصة.

مؤخرا شرعت دولة خليجية شقيقة في تدشين برنامج إلزامية «البصمة البيومترية» لجميع المسافرين المغادرين والقادمين، من مواطنين ومقيمين وسياح، عن طريق المنافذ الجوية والبرية والبحرية، ويقصد بالبصمة البيومترية عملية جمع البيانات البيومترية من بينها مسح الوجه وبصمة العين وبصمات الأصابع، لكن بعض «المواطنين» رفضوا ذلك، بحجة أن الأمر متعلق بخطط ومؤامرات «ماسونية»! على الرغم من أن البرنامج يتعلق بأمن وسلامة الجميع، وأمن الوطن أولا.. ولا علاقة بذلك بالماسونية، أو مؤامرات كونية، ولا بطيخ!

الغريب أن أمثال هؤلاء حينما يسافرون إلى الخارج تراهم ينصاعون لأي إجراء تقوم به الدول هناك.. فيقفون في الطابور من دون تململ، ويوافقون على أي إجراء مطلوب منهم في المطار والمنافذ من دون اعتراض، حتى لو وصل الأمر إلى التفتيش الذاتي.. في حين أن الأمر ذاته، وربما أقل منه بكثير، حينما يتم عمله في دولنا الخليجية يكون مرفوضا ومحل تشكيك وريبة!

خذ مثالا آخر.. حينما تعلن دولنا الخليجية والجهات الرسمية فيها موقفا دبلوماسيا تجاه أي دولة أو حزب سياسي أو جماعة ما، انطلاقا من الثوابت الدستورية والمصلحة العامة، تخرج لنا «بعض» أصوات، من أشخاص أو مجموعات، تعارض وترفض موقف الدولة، ويكون موقفا شاذا، يتعدى مسألة حرية التعبير، ويتجاوز القانون والنظام، وربما أكثر من ذلك.. حينها تجد أن ذلك الموقف قدم المصلحة الشخصية، أو القناعة الحزبية والانتماء الفكري، الذي تم إعلاء شأنه على مصلحة الدولة وتوجهاتها الرسمية.

«منزل المسامير» في الصين تسبب في تشويه وعرقلة بعض مشاريع الدولة هناك، حتى إن تحولت تلك المنازل إلى مزارات سياحية.. «ومسامير» بعض الأصوات الخليجية تخالف المصلحة العامة لدولنا، حتى إن أصبحت مادة ساخنة في القنوات والمنصات الإعلامية.

قضايا وحوادث

حظر تقاضي فوائد على القرض تجاوز أصل المبلغ وعوائده

حكم يلزم مقترضا سداد ١٢ ألف دينار بدلا من ٧٢ ألفا لشركة مالية

أكدت محكمة التمييز بدائرتها الأولى التجارية والإدارية حظر تقاضي فوائد على الدين تجاوز أصل الدين وعائده وذلك في الديون التي لا تتجاوز فترة ٧ سنوات، جاء ذلك في حكمها بنقض حكم لم يبرئ ذمة مدينين لإحدى الشركات المالية التي منحتهما قرضا تعثرا في سداده قبل أن تطالبهما الشركة بمبالغ ضعف مبلغ القرض المتحصل عليه وعوائده، حيث أمرت المحكمة بإعادة القضية مجددا الى محكمة الاستئناف التي قضت ببراءة ذمتهما من سداد مبلغ ٧٢ ألف دينار، وإنزالها من سند الرهن من ملفي التنفيذ ليصبح المبلغ المستحق دفعه ١٢ الف دينار فقط بدل ٨٤ الف دينار.

وقال المحامي عبدالرحمن حمد بن حربي إن موكليه استدانا من إحدى الشركات المالية وتحصلا على قرض بمبلغ (كاش) وآخر يخص شراء سيارة بقيمة ٦٥ ألف دينار وبعد التعثر في السداد تم جدولة القرض إلا أن الشركة تقدمت بملف تنفيذ ضدهما لسداد مبلغ ٢٢٠ ألف دينار بحريني من دون أن تقدم كشف إفصاح صحيح وحقيقي بأن موكليه سددا من تلك المديونية مبلغا أكثر من ٧٥ ألف دينار، مضيفا أن أصل الدين مع الفوائد ٩٣ ألف دينار فقط.

حيث قضت محكمة أول درجة والاستئناف إلزامهما بسداد المبالغ على سند من أنهما اجريا جدولة للقروض ورفضت براءة ذمة موكليه من المبلغ، حيث لم يلق الحكم قبولا، فطعنا عليه أمام محكمة التمييز التي قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه جزئيا بخصوص رفض طلبهما براءة ذمتهما من المديونية وأحالت القضية إلى المحكمة التي أصدرته للفصل فيها من جديد. ودفع حربي بنصوص المرسوم بقانون التجارة وتعديلاته التي تنص على أنه تُستحَق الفوائد عن التأخير في الوفاء بالديون التجارية بمجرد استحقاقها ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك، ولا يجوز في أي حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من مبلغ الدين الذي حُسبت عليه الفوائد، وذلك في حالات الديون التي لا تتجاوز فترة سدادها سبع سنوات وأن كل اتفاق على خلاف ذلك يعد باطلا.

فيما قالت محكمة الاستئناف إن إعادة جدولة الديون هو في حقيقته قرض جديد وليست عدة قروض وأن إعادة الجدولة إما تكون بزيادة عدد الأقساط أو منح قرض بمبلغ جديد، وأضافت أنه ثبت لديها من واقع التقرير المحاسبي أن القرض محل الدعوى لم يضف إليه مبالغ جديدة، وأن الشركة اضافت مبالغ جديدة تزيد على الدين الأصلي، كما أن هناك مبالغ سددها المدعيان لم تدرجها الشركة في سجلاتها وحملت القرض مبلغ تأمين غير متفق عليه في العقد، ليكون اجمالي القرض ٨٤ ألف دينار سدد منه المدعيان ٧٢ ألف دينار ليكون مبلغ المطالبة الحالي ١٢ ألفا فقط، ولهذه الأسباب قضت المحكمة ببراءة ذمة المدعيين من مبلغ ٧٢ ألف دينار من اجمالي المديونية البالغة ٨٤ ألف دينار.

إحالة متهمَين إلى المحاكمة الجنائية في واقعة اتجار بالأشخاص

صرح المحامي العام رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص بأن النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في واقعة اتجار بالأشخاص، وأمرت بإحالة متهمين من الجنسية الآسيوية إلى المحكمة الجنائية، وتحدد لنظرها جلسة بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أمام المحكمة الكبرى الجنائية.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية المقدم من المجني عليها مفاده أنها قدمت إلى مملكة البحرين للعمل بعد أن تم إيهامها بذلك، وفور وصولها إلى البلاد تم حجز حريتها في إحدى الشقق وتهديدها من أجل إجبارها على ممارسة أنشطة غير مشروعة.

وأشار المحامي العام رئيس النيابة إلى أن النيابة العامة باشرت التحقيق فور تلقيها البلاغ، وقد استهلته بالاستماع إلى أقوال المجني عليها، فشهدت بتفصيلات ما تعرضت له على نحو ما أبلغت به، هذا وفي إطار ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات في تلك القضايا أمرت بإيداعها في مركز الإيواء التابع للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واستجوبت المتهمين وأمرت بحبسهما، وكلفت الشرطة بإجراء التحريات اللازمة للوقوف على ظروف وملابسات الواقعة، واستمعت إلى مجريها، وعقب انتهاء التحقيقات ووقوفها على أدلة الاتهام أمرت بإحالة المتهمين محبوسين للمحاكمة الجنائية.

تغريم زوجين ٥٠٠ دينار لجمع أموال من دون ترخيص

أمرت المحكمة الصغرى الجنائية الخامسة بتغريم زوجين ٥٠٠ دينار لكل منهما، بعد إدانتهما بجمع أموال من دون ترخيص، وقررت المحكمة مصادرة أكثر من ٢٠ ألف دينار، فيما برأت المحكمة الزوجة من تهمة عدم الإفصاح عن الأموال التي ضُبطت بحوزتها على جسر الملك فهد.

وكانت النيابة قد وجّهت لهما أنهما في الفترة من ٢٠٢٠ حتى ١٢ يونيو ٢٠٢٤، في دائرة أمن مملكة البحرين، قام المتهم الأول بجمع أموال من الغير للأغراض العامة من دون حصوله على ترخيص من الجهات المختصة، وذلك بأن حصل على الأموال المبينة في الأوراق من شخص مجهول لدعم أعماله ونشاطاته الدينية والتعليمية من دون ترخيص من الجهات المختصة، وقد أوكل لزوجته المتهمة الثانية أن تجمع وتتلقى تلك الأموال لمصلحته من ذلك الشخص المجهول خارج البلاد، ثم تسلمها له في مملكة البحرين.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى يوم وصول المتهمة إلى جسر الملك فهد من الجانب البحريني، حيث كانت تستقل سيارة أجرة ومعها ابنتها، وأوقفها ضابط الجمارك في الجانب البحريني وسأل الركاب عما إذا كان معهم شيء يرغبون في الإفصاح عنه، فأجابوا بالنفي.

وعليه، طلب ضابط الجمارك من المتهمة النزول من السيارة ووجّه ضابطة الجمارك بتفتيشها. وفي أثناء التفتيش تم العثور بحوزتها على مبلغ ٢٦٠٠ دولار أمريكي. وعندما سُئلت عن وجود أموال أخرى، أفادت بأنها تحمل مبلغ ٢٠٠ ألف ريال سعودي في حقائب السفر الموجودة في صندوق السيارة. وبالتفتيش، عُثر على المبلغ، وعليه، تم إخطار إدارة التحريات المالية وتم تحرير محضر بالواقعة والتحفظ على الأموال.

وقد ذكرت المتهمة أنها لم تُفصح عن الأموال لأنها لم تسأل عن ذلك بشكل صريح، كما أفادت بأن مبلغ ٢٦٠٠ دولار ملك لها، وأن ١٠٠ ألف ريال سعودي أيضًا ملك لها، أما المبلغ الآخر البالغ ١٠٠ ألف ريال فهو خاص بزوجها، وقد تسلمته من شخص خليجي لتوصيله إلى زوجها كهدية، وعند استدعاء الزوج، أفاد بأن المبلغ الذي تم ضبطه بحوزة زوجته ملك لها، وأن مبلغ ١٠٠ ألف ريال سعودي هو هدية من شخص خليجي، إذ إنه من معجبيه ومن متابعي برامجه الدينية على وسائل التواصل الاجتماعي.

برأت المحكمة الزوجة من تهمة عدم الإفصاح عن الأموال التي بحوزتها عند سؤالها من قبل ضباط الجمارك، إذ لم تُفصح عن المبلغ النقدي البالغ ٢٠٠ ألف ريال سعودي، بالإضافة إلى مبلغ ٢٦٠٠ دولار أمريكي، وأدانتها المحكمة بأنها اشتركت بطريق الاتفاق والمساعدة في جمع الأموال من الغير من دون ترخيص من الجهات المختصة، إذ اتفقت مع المتهم الأول وساعدته في جمع الأموال لمصلحته لأغراض دينية وتعليمية، حيث كانت تجمع وتتلقى الأموال من شخص مجهول خارج البلاد لصالح المتهم الأول، ثم تحضر تلك الأموال إلى مملكة البحرين وتسلمها للمتهم الأول وقد تمت هذه الجريمة بناءً على الاتفاق والمساعدة بين المتهمين.

إنقاذ ٤ أشخاص تعرض قارب التجديف الخاص بهم للغرق في خليج البحرين

أعلنت وزارة الداخلية أن دورية خفر السواحل تمكنت من إنقاذ ٤ أشخاص إثر تعرض قارب التجديف الخاص بهم للغرق في منطقة خليج البحرين، وهم بحالة صحية جيدة .

كما أعلنت أن دورية خفر السواحل تمكنت من إنقاذ شخص تعرض لوعكة صحية أثناء ممارسة عمله على متن ناقلة بحرية تابعة لإحدى السفن التجارية في المنطقة البحرية بالقرب من ميناء خليفة، حيث تم نقله بواسطة الإسعاف الوطني لتلقي العلاج، وهو بحالة صحية جيدة.

بدء محاكمة ١٢ محتالا شكلوا تشكيلا إجراميا للاستيلاء على أموال ضحاياهم بمكالمات وهمية

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية محاكمة تشكيل إجرامي اعتاد الاحتيال على مواطنين عبر إجراء مكالمات احتيالية ادعوا فيها أنهم موظفون بشركات بنكية لتحديث المعلومات الشخصية وتمكنوا من الاحتيال على الضحايا وسحب أموال من حساباتهم البنكية.

وكان رئيس نيابة الجرائم الإلكترونية قد صرح بأن النيابة العامة تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية مفاده ما توصلت إليه المصادر السرية من معلومات بشأن قيام شبكة مؤلفة من ١٢ متهماً آسيوي الجنسية بالبحث عن أرقام هاتفية بشكل عشوائي من خلال أحد تطبيقات الدفع الإلكتروني، ومن ثم إجراء اتصالات هاتفية وهمية للغير والادعاء بأنهم من موظفي ذلك التطبيق مطالبين المجني عليهم بتحديث بياناتهم البنكية وصولاً إلى الحصول على رموز التحقق السرية، وإجراء تحويلات مالية للاستيلاء على المبالغ النقدية دون وجه حق.

وعلى الفور باشرت النيابة العامة تحقيقاتها بسماع المجني عليهم، واستجواب المتهمين المقبوض عليهم ومواجهتهم بالأدلة القائمة ضدهم، كما أمرت النيابة العامة بتفريغ محتويات الهواتف النقالة المستعملة في ارتكاب الجريمة، والتي أسفرت عن رصد اتفاقات متهمي الشبكة فيما بينهم، وبمعاونة آخرين من خارج مملكة البحرين في تنفيذ مشروعهم الإجرامي، كما ضبطت الرسائل والروابط المعدة للاحتيال الإلكتروني والمنتحلة لشخصيات جهات عامة وخاصة، واستعمت لشهادة مجري التحريات والتي أكدت ثبوت الواقعة إزاء المتهمين، وعليه أمرت النيابة بإحالة المتهمين جميعاً محبوسين إلى المحكمة الكبرى الجنائية.

ودعا رئيس نيابة الجرائم الإلكترونية الجمهور إلى توخي الحذر أثناء تلقي الاتصالات الهاتفية الوهمية التي يدعي مُجروها انتسابهم لأحد البنوك أو المؤسسات المالية، مطالبين إياهم بالإفصاح عن بيانات بنكية سرية منوهة بأن تلك المؤسسات والبنوكَ لن تطلب بيانات سرية من عملائها عبر اتصالات هاتفية، إذ إن الغاية هي حماية أمن بيانات العملاء، والحرص على ضمان سريتها والنأي عن جعلها ثغرة متاحة لمرتكبي الجرائم الاحتيالية.